

قياس أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على فاعلية الإدارة البيئية - دراسة تطبيقية على شركة النسيج الكورية والشركاء البيئية - دراسة تطبيقية على شركة النسيج الكورية والشركاء البيئية [١٠]

أسماء سيد محمد كريم^(١) - طارق عبد العال حماد^(٢) - محمود احمد أمين^(٣)
(١) شركة النسيج الكورية (٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس

المستخلص

تهدف الدراسة الى قياس مدى التأثير الذي تحدثه آليات الحوكمة الداخلية والخارجية على الالتزام البيئي للشركات وفاعلية الإدارة البيئية بغرض تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع المصري ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الاستقرائي في الدراسة النظرية واعداد الجانب الميداني على قائمة الاستبيان الموجهة لمفردات العينة والتي تبلغ ١١٩ مفردة وتم استخدام التحليل الاحصائي وذلك للتأكد من صحة الفروض الدراسة. وقد توصلت الدراسة الى النتائج الآتية:

- (١) توجد دلالة إحصائية كافية تؤكد عدم صحة الفرض الفرعي الأول، أي أنه يوجد علاقة معنوية بين المراجعة الخارجية وفاعلية الإدارة البيئية.
 - (٢) توجد دلالة إحصائية كافية تؤكد عدم صحة الفرض الفرعي الثاني، أي أنه يوجد علاقة معنوية بين حقوق أصحاب المصالح الأخرى وفاعلية الإدارة البيئية.
 - (٣) توجد دلالة إحصائية كافية تؤكد عدم صحة الفرض الفرعي الثالث، أي أنه يوجد علاقة معنوية بين فعالية المساهمين وفاعلية الإدارة البيئية.
- ومن أهم التوصيات التي يقدمها الباحثون ما يلي:
- (١) الاهتمام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات بشكل عام داخل المنشآت وخاصة لها تأثيرها على فعالية أنشطة إدارة الشركات.
 - (٢) الاهتمام بمتابعة استقلال أعضاء لجنة المراجعة، وكذلك أن تقوم لجنة المراجعة برقابة ومراجعة إدارة المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية
 - (٣) الاهتمام بحضور مدير إدارة المراجعة الداخلية كل اجتماعات لجنة المراجعة لما في ذلك من أهمية لفاعلية إدارة أعمال الشركات.

مقدمة الدراسة

شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية انهيارات مالية وإدارية عديدة، وذلك نتيجة القصور الذي تخلل القوانين والتشريعات التي تحكم ممارسة الأعمال والأنشطة التجارية والتي أدت إلى حدوث الكثير من حالات الإفلاس والتعسر والعسر المالي للعديد من الشركات الرائدة والعملاقة في العديد من دول العالم كالولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق آسيا وروسيا وكشركة أنرون وشركة ورد كم، مما أدى إلى تأثر اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها، وتكبد المساهمين فيها خسائر فادحة. (أمين السيد احمد، ٢٠١٠، ١١٠).

كما دفعت هذه الانهيارات أيضا إلى البحث عن الدور الحيوي للجان المراجعة والمراجعين الداخليين والخارجيين في عمليات حوكمة الشركات، حيث تعتبر كل هذه الأطراف وسيلة إشرافيه على جودة التقارير المالية، حيث تحتاج حوكمة المؤسسات إلى العديد من الآليات والوسائل والأدوات للتطبيق الجيد لها، سواء داخل المؤسسة كمجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعة الداخلية، أو خارجها كالمراجعة الخارجية والأنظمة والقوانين التي تنظم عمل المؤسسات بما يضمن تطبيق مبادئها. (احمد محمد سيد، ٢٠١٦، ٣٤)

من هنا يهدف البحث الى قياس مدى التأثير الذي تحدثه آليات الحوكمة الداخلية والخارجية على الالتزام البيئي للشركات وفاعلية الإدارة البيئية بغرض تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع المصري.

مشكلة الدراسة

لقد أثبتت الانهيارات والفضائح المالية، التي طالت كبريات الشركات في العالم والمدرجة في أسواق رأس المال بشكل خاص، في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا واليابان ودول شرق آسيا، فشل الأساليب التقليدية في منع مسببات تلك الانهيارات والفضائح، والتي كان لحدوثها آثار مدوية ونتائج مدمرة، الأمر الذي دفع الجهات المعنية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي إلى إجراء دراسات معمقة لتحديد الأسباب الرئيسية التي كانت وراء حدوث تلك الأزمات والانهيارات، والتي كانت ترتبط بشكل كبير بالجوانب المحاسبية وكانت الحوكمة

وآلياتها ثمرة هذه الدراسات لمنع حدوث مثل هذه الأزمات أو الحد منها على أقل تقدير. (محمد مصطفى سليمان، ٢٠٠٦، ١٣).

ومن خلال اطلاع الباحثون على الدراسات السابقة، لوحظ أن دراسة (فهد، ٢٠٠٥) اهتمت بنظام إدارة ومراقبة المنشآت (الحوكمة) حالي هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، أما دراسة (عبداللطيف، ٢٠١٥) فقد اهتمت بالتعرف على معرفة أهم الآثار الإيجابية الحوكمية لترشيد قرارات اختيار مراقبي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة وتغييرهم وتحديد أتعابهم. أما دراسة (عقل، ٢٠١٧) محاولة تطوير التقرير المالي ومعياره المصري لتفعيل مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات. وقد اعتمدت الدراسة على كل من المنهج الاستنباطي والاستقرائي وقد تضمنت الدراسة التحليلية تحليل التقارير المالية لعينة مختارة من الشركات والبنوك المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية وعددها ٣٠ شرك.

أسئلة الدراسة

- ١) ما مدى وجود أثر جوهري لآلية حوكمة الشركات على مجلس إدارة الشركات على فاعلية الإدارة البيئية؟
- ٢) ما مدى أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على مجلس إدارة الشركات؟
- ٣) ما مدى تفعيل تطبيق آليات حوكمة الشركات على فاعلية الإدارة البيئية؟
- ٤) ما مدى التقيد بالقوانين والتشريعات البيئية على فاعلية الإدارة البيئية للشركات؟

أهمية الدراسة

- يمكن تحديد الأهمية العلمية والتطبيقية على النحو التالي:
- من الناحية العلمية: " تتبع الأهمية لتناوب عملية الربط بين حوكمة الشركات من ناحية وفاعلية الإدارة البيئية من ناحية أخرى لأغراض تحقيق التنمية المستدامة.
 - من الناحية التطبيقية: تقديم توصيات وزارة البيئة للشركات في مجال تطبيق آليات الحوكمة لضمان قيام الشركات لمسئولياتها المجتمعية لأغراض تحقيق التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة

الهدف الأساسي للدراسة هو " قياس مدى التأثير الذي تحدثه آليات الحوكمة الداخلية والخارجية على الالتزام البيئي للشركات وفاعلية الإدارة البيئية بغرض تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع المصري.

ونستمد منه عدة أهداف فرعية منها:

(١) دراسة أثر جوهرى لآلية حوكمة الشركات على مجلس إدارة الشركات على فاعلية الإدارة البيئية.

(٢) دراسة تأثير لقياس تطبيق آليات حوكمة الشركات على مجلس إدارة الشركات.

(٣) دراسة تفعيل تطبيق آليات حوكمة الشركات على فاعلية الإدارة البيئية.

(٤) دراسة مدى التقيد بالقوانين والتشريعات البيئية على فاعلية الإدارة البيئية للشركات.

فروض الدراسة

تم صياغة الفروض التالية: كأسباب محتملة للمشكلة محل الدراسة كالتالي:

الفرض الرئيسي الأول: لا يوجد علاقة معنوية بين المراجعة الخارجية وفاعلية الإدارة البيئية.

الفرض الرئيسي الثاني: لا توجد علاقة معنوية بين حقوق أصحاب المصالح الأخرى وفاعلية الإدارة البيئية.

الفرض الرئيسي الثالث: لا توجد علاقة معنوية بين فعالية المساهمين وفاعلية الإدارة البيئية.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات السابقة العربية:

دراسة (فهد، ٢٠٠٥) وقد هدفت الدراسة الى التعرف والوقوف على العلاقة بين: تطبيق وتفعيل الحوكمة وما يترتب على ذلك من إدارة ومراقبة المنظمات سواء كانت مؤسسات أو شركات حكومية. توصلت الدراسة إلى حوكمة الشركات هي نظام شامل يتضمن مقاييس لأداء

الإدارة الجيدة، ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة داخليا أو خارجيا من التأثير بصفة سلبية على أنشطة المنشأة وبالتالي ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للمنشأة لصالح ملاكها أو لصالح المجتمع ككل .

دراسة (عبد اللطيف ، ٢٠٠٥) وقد هدفت الدراسة الى التعرف على معرفة أهم الآثار الإيجابية الحوكمية لترشيد قرارات اختيار مراقبي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة وتغييرهم وتحديد أتعابهم . وقد توصلت نتائج الدراسة الى أن اقترحت الدراسة مدخلا جديدا لترشيد قرارات اختيار ومكافأة مراقبي الحسابات . حيث أن انفراد مجلس الإدارة بقرارات التعيين والعزل والتغيير وتحديد الأتعاب لمراقبي الحسابات بعد إقرارها من الجمعية العمومية لا يستقيم وكون مجلس الإدارة مكلف بالرقابة على هذه الأنشطة أيضا .

دراسة (سامي ، ٢٠٠٥) وقد هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل دور لجان المراجعة في زيادة فاعلية حوكمة الشركات وآثارها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن لجان المراجعة في بيئة الأعمال المصرية لم تحظ بالاهتمام الكافي، سواء من حيث جهد المجامع المهنية وهيئة سوء المال، أو من حيث المتطلبات التشريعية.

دراسة (د/ مصطفى محمود أبو بكر، ٢٠٠٥) وقد هدفت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات يقصد بها الإعتماد على مجموعة من الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن حوكمة الشركات تؤدي إلى توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو إستثمارات غير آمنة فضلا عن عدم إستخدامها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق أغراض خاصة، وذلك من خلال الضوابط أو الإجراءات المحاسبية ويتناول هذا التعريف حوكمة الشركات من الناحية المحاسبية ويشير إلى أن الإجراءات والمعايير المحاسبية هي الأساس الذي يوفر قدر ملائم من الحماية لأموال المستثمرين ويضمن حصولهم على عوائد مناسبة على استثماراتهم.

ثانياً: الدراسات السابقة الأجنبية:

دراسة (Kaplan & David, 2005) وقد هدفت الدراسة الى استخدام أسلوب الأداء المتوازن لتقويم الأداء الاستراتيجي لإدارة المراجعة الداخلية في مجال تحسين درجة الالتزام بمقومات إطار حوكمة الشركات . استخدام أسلوب الأداء المتوازن كنظام إداري متكامل يسعى نحو ضمان التزام إدارة المراجعة الداخلية بأداء واجبات مسئوليتها وكونه بمثابة نظاماً للتغذية الراقبية للمستقبل .

دراسة (Sarens, Abdolmohammadi, Andlenz, 2012) وقد هدفت الدراسة إلى ان أكدت الدراسة على أن وظيفة المراجعة الداخلية عادة ما تخدم أطرافاً تمارس دوراً هاماً في عمليات الحوكمة مثل مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة والمراجع الخارجي، فضلاً عن ذلك فإن وظيفة المراجعة الداخلية تخدم وتضيف قيمة لهؤلاء الذين يخضعون للحوكمة مثل الإدارة والوحدات التنظيمية الفردية مثل الإدارة المالية وإدارة التكنولوجيا والمعلومات وإدارة العمليات، ونتيجة لذلك فإن وظيفة المراجعة الداخلية عادة ما تخدم سيدين أولهم المسئول عن الحوكمة والثاني الخاضع لها.

الاطار النظري والمفاهيمي للدراسة

تناولت الدراسة مجموعة من المفاهيم بالتوضيح أهمها (البيئة، البيئية من وجهة النظر الاقتصادية، لجنة المراجعة، حوكمة الشركات، الإفصاح والشفافية).

(1) مفهوم البيئة من وجهة النظر الاقتصادية:

هناك عدة تعريفات لعلم الاقتصاد وأكثر التعريفات انتشاراً هو ذلك الذي ذكره الاقتصادي " ليونيل روبنز " ويقول إن علم الاقتصاد يعنى بدراسة النشاط الإنساني في سعيه لإشباع حاجاته الكثيرة المتزايدة بواسطة موارده المحدودة . ومن هذا التعريف نجد أن علم الاقتصاد أصبح لا يقتصر على النواحي الاقتصادية أو دراسة العرض والطلب فقط إنما أصبح يأخذ في الاعتبار كل النواحي الإنسانية والاجتماعية وكل ما يحيط بالإنسان وقدرته على إشباع حاجاته من البيئة المحيطة به.(عبدالمنعم راضي: ١٩٩٣، ١٧).

(٢) لجنة المراجعة: حيث عرفها Spire بأنها لجنة تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، يقومون بالإشراف على كيفية الرقابة والتقرير عن أداء النشاط. وعرفها Bratiotta أنها لجنة من أعضاء مجلس الإدارة، تتمثل مسؤولياتهم في فحص ومراجعة التقارير المالية السنوية، وتعمل بصفة عامة كحلقة وصل بين المراجع الخارجي ومحاسبي الإدارة، وقد تتضمن أنشطتها التأكد من عملية تعيين المراجعين. (ياسر السيد ، ٢٠١٥ ، ٢٢٨)

(٣) حوكمة الشركات: يقصد بحوكمة الشركات " الإطار التي تمارس فيه المنشآت وجودها وتركز الحوكمة على العلاقات بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التعامل مع كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات المنشأة". (غرفة التجارة الأمريكية ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٧)

(٤) الإفصاح والشفافية: تعريف الإفصاح والشفافية: الإفصاح هو وسيلة لحماية المستثمرين والمساهمين ضد التعامل الذاتي في استخدام أصول الشركات لتحقيق مكاسب شخصية. القدرة على "تتبع الأموال"، أو إنشاء "مسار التدقيق"، هو أول دفاع ضد مخالفات النظام ويمكن أن يكون لها تأثير على الحكم الرشيد. لذلك، يعمل الإفصاح كآلية وقائية ويبني الثقة في جميع أصحاب المصلحة. (العابدي ، ٢٠١٦ ، ١٤٧).

إجراءات الدراسة

(١) اقتصرت الدراسة على الفترة الزمنية من (من شهر أغسطس ٢٠١٧ إلى شهر يوليو ٢٠٢٠). ويرجع سبب اختيار هذه الفترة نظراً لتوافر مصادر البيانات والمعلومات الإحصائية عن هذه الفترة والتي سوف يعتمد عليها الباحث.

(٢) الحدود المكانية: مدينة العاشر من رمضان في الشرقية.

منهجية الدراسة

أولاً: أسلوب الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي Analytical Descriptive Approach لموضوع الدراسة، وهذا المنهج معمول به في كثير من البحوث والدراسات الخاصة تلك التي تتناول ظواهر اجتماعية تتعلق بالممارسات اليومية حيث تم الاطلاع على عدد من البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة. وكذلك المنشورة على شبكة الإنترنت بالإضافة إلى الاطلاع على آليات وقواعد الحوكمة الصادرة عن المنظمات والهيئات العالمية المحلية.

(١) الدراسة النظرية: حيث اعتمد الباحث على مجموعة من التقارير والنشرات والأدلة الاقتصادية والمالية عند جمع البيانات الثانوية اللازمة للدراسة ، وقد تم تجميع البيانات ذات الصلة بحوكمة الشركات في مصر .

(٢) الدراسة الميدانية: حيث اعتمد الباحث عند جمع البيانات الأولية اللازمة للدراسة على أسلوب الملاحظة والاستقصاء حيث تم سؤال مفردات مجتمع البحث عن ذلك لقياس أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على فاعلية الإدارة البيئية بالتطبيق على شركة النجاجون الشرقيون بالشرقية. والذين كانوا يبلغون ١١٩ مفردة وتم انشاء استمارة الاستقصاء وتم إجراء اختباري الثبات والصدق (Reliability and Validity tests) بهدف معرفة مدى صدق وصحة وصلاحيه قائمة الاستقصاء لإجراء التحليلات الإحصائية اللاحقة. والجدول (١) يوضح نتائج تطبيق كلاً من اختباري الثبات والصدق على مستوى متغيرات الدراسة.

جدول (١): نتائج تطبيق معاملي الثبات والصدق

معاملي الصدق	معاملي الثبات	عدد العبارات	الأبعاد (المتغيرات الفرعية)	المتغيرات
٠,٨٨٠	٠,٧٧٤	٦	مجلس الإدارة	آليات الحوكمة الداخلية
٠,٨٧٧	٠,٧٦٩	٦	لجنة المراجعة	
٠,٨٢٥	٠,٦٨١	٥	المراجعة الداخلية	
٠,٨٩٨	٠,٨٠٧	٦	الإفصاح والشفافية	
٠,٨٩٩	٠,٨٠٨	٧	مكافآت التنفيذيين	
٠,٩٠٩	٠,٨٢٦	٣٠	الاجمالي	
٠,٨٤٧	٠,٧١٨	٥	المراجعة الخارجية	آليات الحوكمة الخارجية
٠,٨٢٧	٠,٨٦٠	٦	حقوق أصحاب المصالح الأخرى	
٠,٨٥٠	٠,٧٢٢	٦	فعالية المساهمين	
٠,٩٠٨	٠,٨٢٤	١٧	الاجمالي	
٠,٩٤١	٠,٨٨٦	١٥	فاعلية الإدارة البيئية	

تبين من الجدول (١) أن:

- (١) قيمة معامل الثبات Cornbrash's Alpha لجميع المتغيرات (الأبعاد) تزيد عن أو تقترب من ٠,٧، مما يشير إلى أن هناك استقرار في العبارات التي تتكون منها تلك المتغيرات.
- (٢) قيمة معامل الصدق لجميع المتغيرات (الأبعاد) تزيد عن ٠,٧، مما يشير إلى أن قائمة الاستقصاء تقيس ما وضعت لقياسه فيما يتعلق بتلك المتغيرات. علماً بأنه تم استبعاد العبارة الرابعة من بُعد مجلس الإدارة، والعبارة السادسة من بُعد لجنة المراجعة، والعبارتين السادسة والسابعة من بُعد المراجعة الداخلية، والعبارة السابعة من بُعد الإفصاح والشفافية، والعبارة السادسة من بُعد المراجعة الخارجية، والعبارة السابعة من بُعد حقوق أصحاب المصالح الأخرى، والعبارة السابعة من بُعد فعالية المساهمين، وذلك للارتباط العكسي لتلك العبارات بهذه الأبعاد مما كان سيكون له أثراً سلبياً وبالتالي ينتج عنه ضعف قائمة الاستقصاء. وكمحصلة نهائية يمكن القول أن قائمة الاستقصاء تقيس ما وضعت لقياسه وبالتالي فإنها تمثل مجتمع الدراسة بشكل جيد، لذلك يمكن الاعتماد على بيانات تلك القائمة في عمل التحليلات والاختبارات الإحصائية اللاحقة. ومن هنا تم الانتقال إلى المرحلة الثالثة من عملية اعداد وتجهيز البيانات وهي تكوين متغيرات الدراسة.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بقطاع شركة النجاجون الشرقيون بالشرقية
عينة الدراسة: تم أخذ العينة من العاملين بالشركة من الإدارة العليا والإدارة الوسطى والإدارة
الدنيا (الأقسام الإدارية بالشركة). وقد تم توزيع استمارات الاستقصاء على هذه العينة والتي
يبلغ عددها ١١٩ مفردة في شهر أغسطس ٢٠١٧ إلى شهر يوليو ٢٠٣٠.

ثالثاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة: عرض الباحث النتائج ومناقشتها
في ضوء فروض الدراسة، وذلك في (قياس أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على فاعلية
الإدارة البيئية)

التحليل الإحصائي: تم تفريغ البيانات عن طريق البرنامج الإحصائي المعروف " برنامج الحزم
الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical package for Social Sciences " وتم التحليل
الإحصائي باستخدام الحاسب الآلي باستخدام كلاً من برنامج Microsoft Excel 2016
وبرنامج SPSS 25. وقد قام الباحث بإجراء مجموعة من التحليلات الإحصائية لاختبار
فروض الدراسة ، ومن هنا سوف يتم التحقق من مدى صحة أو عدم صحة فروض الدراسة.

نتائج الدراسة

أولاً: نتائج الدراسة التطبيقية:

يستعرض الباحث فيما يلي أهم النتائج التي توصل إليها من خلال الدراسة التطبيقية لدراسة
قياس أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على فاعلية الإدارة البيئية، ويمكن تقسيم هذه
النتائج إلى البنود الآتية:

بعد دراستنا لمختلف الجوانب المتعلقة بكل من حوكمة الشركات والمراجعة، وكذا محاولة تبيان
دور المراجعة في تطبيق حوكمة الشركات، ثم بعد قيامنا بالدراسة الميدانية تمكنا إلى التوصل
إلى النتائج التالية:

(١) تمثل حوكمة الشركات الكيفية التي تدار بها الشركات وتراقب من طرف جميع الأطراف
ذات العلاقة بالشركة، وبالتالي فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة الشركة في

- استغلالها لمواردها ودراستها للمخاطر، وهو ما يعتبر كمؤشر عن تحقيق الشركة لأهدافها بالدرجة الأولى وأهداف الأطراف ذات العلاقة بها.
- (٢) إن أسلوب حوكمة الشركات بما يتضمنه من مبادئ وقواعد وإجراءات تنظيمية وقانونية ومحاسبية مالية واقتصادية وأخلاقية.. إلخ، سيسمح بتفعيل تبني واستخدام معايير المراجعة الدولية ومن ثم تحقيق درجة أكبر من الشفافية والوضوح في البيانات وبالكم والجودة المطلوبة في ظل الموازنة لتلبية مصالح مختلف الأطراف.
- (٣) أوضحت الدراسة من خلال التجارب أن الآليات والمعايير الموضوعية لحوكمة الشركات في كل بلد تتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لذلك البلد، وهذا يؤكد عدم وجود نموذج للحوكمة يمكن أن يطبق في جميع البلدان، مما حدى بالمنظمات الدولية المعنية إلى وضع مبادئ وإرشادات عامة لحوكمة الشركة بحيث يمكن لكل بلد تكييفها بما ينسجم مع الظروف الخاصة.
- (٤) يتطلب تنفيذ أعمال الحوكمة توافر التنظيم الإداري والمهني المتكامل الذي يشتمل على وجود مجلس إدارة فعال ولجنة مراجعة وإدارة مراجعة داخلية ومراجع خارجي مستقل.
- (٥) إن تفعيل آليات المراجعة سيؤدي بدوره إلى تفعيل أسلوب حوكمة الشركات من خلال القيام بعملية الربط بين مجلس الإدارة والمراجع الداخلي ومختلف لجان المراجعة بما يسمح بتحقيق الاستقلالية وكفاءة الأداء المهني.
- (٦) جودة الحوكمة تعتمد بشكل كبير على فعالية الآليات المتبناة والمعبر عنها بالمراجعة الداخلية والخارجية بالإضافة إلى التدقيق بنوعيه واللجان ومجلس الإدارة، تعتبر أحد الروافد الهامة والضرورية المؤدية للحوكمة الفعالة من خلال ترشيد القواعد والإجراءات لإنتاج معلومات مالية ومحاسبية جيدة تتوافق مع البيئة التي تطبق فيها، ولكن يجب إحداث نوع من الانسجام بينها وهذا ما يزيد من الشفافية والإفصاح ونزاهة التقارير المقدمة وخدمة كل الأطراف ذات المصلحة فنجاح الحوكمة في تحقيق أهدافها يتوقف على تكامل الآليات الداخلية والخارجية لأنها تعتبر العناصر الأكثر احتكاكا بالشركة لتحقيق التطبيق الأمثل والفعال للحوكمة .

ثانياً: النتائج الخاصة باختبارات الفروض: وفيما يلي التحليلات الإحصائية التي تمت لاختبار مدى صحة أو عدم صحة فروض الدراسة الرئيسية وما يندرج تحتها من فروض فرعية.

التحليلات الإحصائية لاختبار الفرض الرئيسي الأول: في هذا القسم قام الباحث بإجراء بعض التحليلات الإحصائية لاختبار مدى صحة أو عدم صحة الفرض الرئيسي الأول القائل "لا يوجد علاقة معنوية بين آليات الحوكمة الداخلية وفاعلية الإدارة البيئية"، ويتفرع الفرض الرئيسي الأول إلى عدة فروض فرعية كما يلي:

١- لا يوجد علاقة معنوية بين مجلس الإدارة وفاعلية الإدارة البيئية.

٢- لا يوجد علاقة معنوية بين لجنة المراجعة وفاعلية الإدارة البيئية.

٣- لا يوجد علاقة معنوية بين المراجعة الداخلية وفاعلية الإدارة البيئية.

٤- لا يوجد علاقة معنوية بين الإفصاح والشفافية وفاعلية الإدارة البيئية.

٥- لا يوجد علاقة معنوية بين مكافآت التنفيذيين وفاعلية الإدارة البيئية.

وقد اعتمد الباحث في اختبار هذا الفرض على تطبيق تحليل الانحدار الخطي المتعدد لدراسة تأثير آليات الحوكمة الداخلية (المتغيرات المستقلة) على فاعلية الإدارة البيئية (المتغير التابع). وسوف يتم ذلك باستخدام طريقة الانحدار المتدرج لتحديد المتغيرات المستقلة الأكثر أهمية وتأثيراً في نموذج الانحدار، أي تحديد آليات الحوكمة الداخلية الأكثر أهمية وتأثيراً على فاعلية الإدارة البيئية. وفيما يلي يوضح الجدول (٩) نتيجة كلاً من معامل الارتباط المتعدد (Multiple Coefficient of Correlation (R)، ومعامل التحديد المتعدد (Coefficient of Determination (R²))، ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R²)، والخطأ المعياري للتقدير (Standard Error of the Estimate (S.E.))، بالإضافة إلى نتيجة اختبار F بجدول تحليل التباين ANOVA table للتأكد من معنوية وأهمية نموذج الانحدار ككل. كما يوضح الجدول (١٠) قيم معاملات الانحدار غير المعيارية (Unstandardized Coefficients) والمعيارية (Standardized Coefficients)، ونتيجة اختبار t-test للتأكد من معنوية المتغيرات المستقلة المكونة للنموذج كلاً على حده، بالإضافة إلى ونتيجة اختبار الازدواج الخطي (Collinearity) باستخدام معامل

تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor، وأخيراً ترتيب المتغيرات حسب الأهمية. كما يوضح الجدول (١١) المتغيرات غير المعنوية احصائياً.

جدول (٢): ملخص نموذج الانحدار بين آليات الحوكمة الداخلية وفاعلية الإدارة البيئية

جدول تحليل التباين ANOVA		الخطأ المعياري للتقدير	معامل التحديد المعدل (r^2 Adjusted)	معامل التحديد (r^2)	معامل الارتباط (r)
القيمة الاحتمالية p -value	$F_{(4, 114)}$				
٠,٠٠٠	٨٢,٧٧٦	٠,٢٦٣٧٣	٠,٧٣٥	٠,٧٤٤	٠,٨٦٢

جدول (٣): اختبار t ومعاملات نموذج الانحدار بين آليات الحوكمة الداخلية وفاعلية الإدارة البيئية

ترتيب المتغير حسب الأهمية طبقاً لمعامل Beta	الازدواج الخطي Collinearity	اختبار t -test		المعاملات المعيارية	معاملات نموذج الانحدار		المتغير
	VIF	القيمة الاحتمالية p -value	قيمة اختبار t	معامل Beta	الخطأ المعياري	قيمة المعامل	
----	----	٠,٠٠٠	٥,٥٣٢	----	٠,٢٧٨	١,٥٤٠	(a) الثابت
الأول	١,٠٥٨	٠,٠٠٠	١٤,٨٣٣	٠,٧٢٣	٠,٠٤٢	٠,٦٢٨	مجلس الإدارة $X_{1.1}$
الثاني	٤,١٢٩	٠,٠٠٠	٦,٢١٠	٠,٥٩٨	٠,٠٨٧	٠,٥٣٧	مكافآت التنفيذيين $X_{1.5}$
الثالث	٤,١٤٧	٠,٠٠٠	٤,١٢٥	٠,٣٩٨	٠,٠٨٧	٠,٣٥٧	الإفصاح والشفافية $X_{1.4}$
الرابع	١,٠٣٩	٠,٠٠٤	٢,٩٥٤-	٠,١٤٣-	٠,٠٤٦	٠,٣٥-	المراجعة الداخلية $X_{1.3}$

جدول (٤): المتغيرات غير المعنوية في نموذج الانحدار بين آليات الحوكمة الداخلية وفاعلية الإدارة البيئية

الازدواج الخطي Collinearity	اختبار t-test		المعاملات المعيارية	المتغيرات
	القيمة الاحتمالية p-value	قيمة اختبار t	معامل Beta	
VIF	٠,١٥٦	١,٤٢٧-	٠,٠٧٦-	لجنة المراجعة $X_{1,2}$

من الجدولين (٣) و (٤) يتضح أن:

١- الأبعاد: مجلس الإدارة ($X_{1,1}$)، ومكافآت التنفيذيين ($X_{1,5}$)، والإفصاح والشفافية ($X_{1,4}$)، والمراجعة الداخلية ($X_{1,3}$) تُعتبر من أهم أبعاد آليات الحوكمة الداخلية وأكثرهم تأثيراً في فاعلية الإدارة البيئية (Y)، نظراً لاحتوائهما بنموذج الانحدار وفقاً لطرية الانحدار المتدرج. كما أن مجلس الإدارة يعتبر هو البعد الأعلى تأثيراً على فاعلية الإدارة البيئية والأكثر أهمية في بناء نموذج الانحدار حيث أن قيمة معامل *Beta* له (٠,٧٢٣) أعلى من كل من مكافآت التنفيذيين (٠,٥٩٨) والإفصاح والشفافية (٠,٣٩٨) والمراجعة الداخلية (٠,١٤٣).

٢- الأبعاد: مجلس الإدارة، ومكافآت التنفيذيين، والإفصاح والشفافية، والمراجعة الداخلية ترتبط ارتباطاً ضعيفاً ببعد الانهاك العاطفي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (٠,٨٦٢). أيضاً يلاحظ أن تلك المتغيرات تستطيع مجتمعة أن تُفسر ما يقرب من ٧٤,٤% من التغيرات التي تطرأ على فاعلية الإدارة البيئية، في حين أن الجزء المتبقي (٢٥,٦%) قد يرجع إلى عوامل أخرى من الممكن أن يكون لها تأثير على فاعلية الإدارة البيئية ولم يتم تناولها بالدراسة الحالية. وبالنظر إلى قيمة معامل التحديد المتعدد المعدل (٠,٧٣٥) يتبين أنها لا تختلف كثيراً عن قيمة معامل التحديد المتعدد (٠,٧٤٤)، مما يُشير إلى أهمية تلك المتغيرات في بناء نموذج الانحدار، أي أن لها تأثيراً على فاعلية الإدارة البيئية، أي أن قيمة معامل التحديد الحالية لم تنتج من زيادة عدد المتغيرات المستقلة وإنما نتيجة أهمية كل متغير منها في التأثير على فاعلية الإدارة البيئية.

٣- نموذج الانحدار الذي تم بناءه يعتبر نموذج معنوي (نموذج جيد) ومن الممكن الاعتماد عليه بمستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار F بجدول تحليل التباين تقل عن قيمة مستوى المعنوية α ($\alpha = 0.000 < p\text{-value} = 82.776$) $F(4, 114)$. علاوة على ذلك تبين أن الأبعاد: مجلس الإدارة، ومكافآت التنفيذيين، والإفصاح والشفافية، والمراجعة الداخلية تعتبر متغيرات ذات دلالة إحصائية معنوية في تكوين نموذج الانحدار بمستوى معنوية ٥%، أي أن لها تأثيراً هاماً على فاعلية الإدارة البيئية، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار t لكل منهم تقل عن قيمة مستوى المعنوية المعياري α ($\alpha = 0.05 < p\text{-value}$). إضافة إلى ذلك تبين أنه لا يوجد ازدواج خطي بين تلك المتغيرات، حيث أن قيمة معامل تضخم التباين VIF لكل منهما تقل عن ١٠، وهذا يعني أن علاقة الارتباط بين تلك المتغيرات المستقلة لا تؤثر بالسلب على نموذج الانحدار وبالتالي نموذج الانحدار الذي تم بناءه يعتبر نموذج جيد.

وكمحصلة نهائية وبعدها اجتاز النموذج كلاً من اختبار F واختبار t -test، واختبار الازدواج الخطي، كما أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي فإنه يمكن الاعتماد على نموذج الانحدار الممثل بالمعادلة (٤) المستخرجة من الجدول (١٠)، باستخدام الأبعاد: مجلس الإدارة (X1.1)، ومكافآت التنفيذيين (X1.5)، والإفصاح والشفافية (X1.4)، والمراجعة الداخلية (X1.3) كمتغيرات مستقلة، وفاعلية الإدارة البيئية (Y) كمتغير تابع.

$$Y = 1.540 + 0.628 X1.1 + 0.537 X1.5 + 0.357 X1.4 - 0.135 X1.3$$

وحيث أن إشارة المتغيرات المستقلة: مجلس الإدارة (X1.1)، ومكافآت التنفيذيين (X1.5)، والإفصاح والشفافية (X1.4) موجبة من واقع المعادلة (٤) فهذا يعني أن هناك ارتباط طردي (إيجابي) بين تلك المتغيرات وبتغير فاعلية الإدارة البيئية، أي أن زيادة الاهتمام بمجلس الإدارة ومكافآت التنفيذيين والإفصاح والشفافية ينتج عنه زيادة فاعلية الإدارة البيئية والعكس صحيح. وحيث أن إشارة المتغير المستقل: المراجعة الداخلية (X1.3) سالبة من واقع المعادلة (٤) فهذا يعني أن هناك ارتباط عكسي (سلبي) بين هذا المتغير وبتغير فاعلية الإدارة البيئية، أي أن زيادة الاهتمام بالمراجعة الداخلية ينتج عنه انخفاض فاعلية الإدارة البيئية والعكس صحيح. مما سبق يخلص الباحث إلى أنه:

١. توجد دلالة إحصائية كافية تؤكد عدم صحة الفرض الفرعي الأول، أي أنه يوجد علاقة معنوية بين مجلس الإدارة وفاعلية الإدارة البيئية.
 ٢. توجد دلالة إحصائية كافية تؤكد صحة الفرض الفرعي الثاني، أي أنه لا يوجد علاقة معنوية بين لجنة المراجعة وفاعلية الإدارة البيئية.
 ٣. توجد دلالة إحصائية كافية تؤكد عدم صحة الفرض الفرعي الثالث، أي أنه يوجد علاقة معنوية بين المراجعة الداخلية وفاعلية الإدارة البيئية.
 ٤. توجد دلالة إحصائية كافية تؤكد عدم صحة الفرض الفرعي الرابع، أي أنه يوجد علاقة معنوية بين الإفصاح والشفافية وفاعلية الإدارة البيئية.
 ٥. توجد دلالة إحصائية كافية تؤكد عدم صحة الفرض الفرعي الخامس، أي أنه يوجد علاقة معنوية بين مكافآت التنفيذيين وفاعلية الإدارة البيئية.
- التحليلات الإحصائية لاختبار الفرض الرئيسي الثاني:** في هذا القسم قام الباحث بإجراء بعض التحليلات الإحصائية لاختبار مدى صحة أو عدم صحة الفرض الرئيسي الثاني القائل "لا يوجد علاقة معنوية بين آليات الحوكمة الخارجية وفاعلية الإدارة البيئية"، ويتفرع الفرض الرئيسي الأول إلى عدة فروض فرعية كما يلي:

- ١- لا يوجد علاقة معنوية بين المراجعة الخارجية وفاعلية الإدارة البيئية.
 - ٢- لا يوجد علاقة معنوية بين حقوق أصحاب المصالح الأخرى وفاعلية الإدارة البيئية.
 - ٣- لا يوجد علاقة معنوية بين فعالية المساهمين وفاعلية الإدارة البيئية.
- وقد اعتمد الباحث في اختبار هذا الفرض على تطبيق تحليل الانحدار الخطي المتعدد لدراسة تأثير آليات الحوكمة الخارجية (المتغيرات المستقلة) على فاعلية الإدارة البيئية (المتغير التابع). وسوف يتم ذلك باستخدام طريقة الانحدار المتدرج لتحديد المتغيرات المستقلة الأكثر أهمية وتأثيراً في نموذج الانحدار، أي تحديد آليات الحوكمة الخارجية الأكثر أهمية وتأثيراً على فاعلية الإدارة البيئية. وفيما يلي يوضح الجدول (٥) نتيجة كلاً من معامل الارتباط المتعدد، ومعامل التحديد المتعدد، ومعامل التحديد المعدل، والخطأ المعياري للتقدير، بالإضافة إلى نتيجة اختبار F بجدول تحليل التباين للتأكد من معنوية وأهمية نموذج الانحدار ككل. كما

يوضح الجدول (١٣) قيم معاملات الانحدار غير المعيارية والمعيارية، ونتيجة اختبار t-test للتأكد من معنوية المتغيرات المستقلة المكونة للنموذج كلاً على حده، بالإضافة إلى ونتيجة اختبار الأزواج الخطي باستخدام معامل تضخم التباين، وأخيراً ترتيب المتغيرات حسب الأهمية.

جدول (٥): ملخص نموذج الانحدار بين آليات الحوكمة الخارجية وفاعلية الإدارة البيئية

جدول تحليل التباين ANOVA		الخطأ المعياري للتقدير	معامل التحديد المعدل (r ² Adjusted)	معامل التحديد (r ²)	معامل الارتباط (r)
القيمة الاحتمالية p-value	F _(3, 115)				
٠,٠٠٠	٨٤٥,٩٣٩	٠,١٠٨٠٣	٠,٩٥٦	٠,٩٥٧	٠,٩٧٨

جدول (٦): اختبار t ومعاملات نموذج الانحدار بين آليات الحوكمة الخارجية وفاعلية الإدارة البيئية

ترتيب المتغيرات حسب الأهمية طبقاً لمعامل Beta	الأزواج الخطي Collinearity	اختبار t-test		المعاملات المعيارية	معاملات نموذج الانحدار		المتغيرات
	VIF	القيمة الاحتمالية p-value	قيمة اختبار t	معامل Beta	الخطأ المعياري	قيمة المعامل	
الثابت (a)	----	٠,٥٩٤	٠,٥٣٤	----	٠,١٠٢	٠,٠٥٥	فعالية المساهمين X _{1.4}
الأول	٣,٨٦٠	٠,٠٠٠	١٨,٦٩٠	٠,٧١٣	٠,٠٣٧	٠,٦٩١	حقوق أصحاب المصالح الأخرى X _{1.3}
الثاني	٣,٨٨١	٠,٠٠٠	٧,٧٢٣	٠,٢٩٥	٠,٠٣١	٠,٢٣٩	المراجعة الخارجية X _{1.1}
الثالث	١,٠١٤	٠,٠٠٧	٢,٧٣٤	٠,٠٥٣	٠,٠١٨	٠,٠٤٨	

من الجدولين (٥) و(٦) يتضح أن:

١- الأبعاد: فعالية المساهمين ($X_{2.3}$)، وحقوق أصحاب المصالح الأخرى ($X_{2.2}$)، والمراجعة الخارجية ($X_{2.1}$)، تُعتبر من أهم آليات الحوكمة الخارجية وأكثرهم تأثيراً في فاعلية الإدارة البيئية (Y)، نظراً لاحتوائهما بنموذج الانحدار وفقاً لطرية الانحدار المتدرج. كما أن فاعلية المساهمين يعتبر هو البعد الأعلى تأثيراً على فاعلية الإدارة البيئية والأكثر أهمية في بناء نموذج الانحدار حيث أن قيمة معامل Beta له (٠,٧١٣) أعلى من كل من حقوق أصحاب المصالح الأخرى (٠,٢٩٥) والمراجعة الخارجية (٠,٠٥٣).

٢- الأبعاد: فعالية المساهمين، وحقوق أصحاب المصالح الأخرى، والمراجعة الخارجية ترتبط ارتباطاً ضعيفاً ببُعد الانهك العاطفي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (٠,٩٧٨). أيضاً يلاحظ أن تلك المتغيرات تستطيع مجتمعة أن تُفسر ما يقرب من ٩٥,٧% من التغيرات التي تطرأ على فاعلية الإدارة البيئية، في حين أن الجزء المتبقي (٤,٣%) قد يرجع إلى عوامل أخرى من الممكن أن يكون لها تأثير على فاعلية الإدارة البيئية ولم يتم تناولها بالدراسة الحالية. وبالنظر إلى قيمة معامل التحديد المتعدد المعدل (٠,٩٥٦) يتبين أنها لا تختلف كثيراً عن قيمة معامل التحديد المتعدد (٠,٩٥٧)، مما يُشير إلى أهمية تلك المتغيرات في بناء نموذج الانحدار، أي أن لها تأثيراً على فاعلية الإدارة البيئية، أي أن قيمة معامل التحديد الحالية لم تنتج من زيادة عدد المتغيرات المستقلة وإنما نتيجة أهمية كل متغير منها في التأثير على فاعلية الإدارة البيئية.

٣- نموذج الانحدار الذي تم بناءه يعتبر نموذج معنوي (نموذج جيد) ومن الممكن الاعتماد عليه بمستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار F بجدول تحليل التباين تقل عن قيمة مستوى المعنوية α ($F(3, 115) = 845.939, p\text{-value} = 0.000 < \alpha$) (= 0.05). علاوة على ذلك تبين أن الأبعاد: فعالية المساهمين، وحقوق أصحاب المصالح الأخرى، والمراجعة الخارجية تعتبر متغيرات ذات دلالة إحصائية معنوية في تكوين نموذج الانحدار بمستوى معنوية ٥%، أي أن لها تأثيراً هاماً على فاعلية الإدارة البيئية، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار F لكل منهم تقل عن قيمة مستوى المعنوية المعياري α (p -

وإضافة إلى ذلك تبين أنه لا يوجد ازدواج خطي بين تلك المتغيرات، حيث أن قيمة معامل تضخم التباين VIF لكل منهما تقل عن ١٠، وهذا يعني أن علاقة الارتباط بين تلك المتغيرات المستقلة لا تؤثر بالسلب على نموذج الانحدار وبالتالي نموذج الانحدار الذي تم بناءه يعتبر نموذج جيد.

وكمحصلة نهائية ويُعدما اجتاز النموذج كلاً من اختبار F واختبار *t*-test، واختبار الازدواج الخطي، كما أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي فإنه يمكن الاعتماد على نموذج الانحدار الممثل بالمعادلة (٥) المستخرجة من الجدول (١٣)، باستخدام الأبعاد: فعالية المساهمين ($X_{2.3}$)، وحقوق أصحاب المصالح الأخرى ($X_{2.2}$)، والمراجعة الخارجية ($X_{2.1}$) كمتغيرات مستقلة، وفاعلية الإدارة البيئية (Y) كمتغير تابع.

$$Y = 0.055 + 0.691 X_{2.3} + 0.239 X_{2.2} + 0.048 X_{2.1}$$

وحيث أن إشارة المتغيرات المستقلة: فعالية المساهمين ($X_{2.3}$)، وحقوق أصحاب المصالح الأخرى ($X_{2.2}$)، والمراجعة الخارجية موجبة من واقع المعادلة (٥) فهذا يعني أن هناك ارتباط طردي (إيجابي) بين تلك المتغيرات وبتغير فاعلية الإدارة البيئية، أي أن زيادة الاهتمام بفاعلية المساهمين وحقوق أصحاب المصالح الأخرى والمراجعة الخارجية ينتج عنه زيادة فاعلية الإدارة البيئية والعكس صحيح. مما سبق يخلص الباحث إلى أنه:

١. توجد دلالة إحصائية كافية تؤكد عدم صحة الفرض الفرعي الأول، أي أنه يوجد علاقة معنوية بين المراجعة الخارجية وفاعلية الإدارة البيئية.
٢. توجد دلالة إحصائية كافية تؤكد عدم صحة الفرض الفرعي الثاني، أي أنه يوجد علاقة معنوية بين حقوق أصحاب المصالح الأخرى وفاعلية الإدارة البيئية.
٣. توجد دلالة إحصائية كافية تؤكد عدم صحة الفرض الفرعي الثالث، أي أنه يوجد علاقة معنوية بين فعالية المساهمين وفاعلية الإدارة البيئية.

التوصيات

من واقع النتائج السابقة ولتحقيق أهداف الدراسة يستعرض الباحث مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد في قياس أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على فاعلية الإدارة البيئية .

1. الاهتمام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات بشكل عام داخل المنشآت وخاصة لها تأثيرها على فاعلية أنشطة إدارة الشركات.
2. الاهتمام بوضع مجلس الإدارة لاستراتيجية تحديد المخاطر التي تواجه الشركات.
3. الاهتمام بمتابعة استقلال أعضاء لجنة المراجعة، وكذلك أن تقوم لجنة المراجعة برقابة ومراجعة إدارة المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية، وأخيراً أن تقوم لجنة المراجعة بدراسة السياسات المحاسبية المستخدمة، والتسويات الخاصة بالتقارير المالية، وأن تقوم لجنة المراجعة برقابة مراجعة إدارة المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية.
4. الاهتمام بحضور مدير إدارة المراجعة الداخلية كل اجتماعات لجنة المراجعة لما في ذلك من أهمية لفاعلية إدارة أعمال الشركات.
5. الاهتمام بالأداء يقوم المراجع الخارجي بأعمال غير المراجعة إلا بموافقة لجنة المراجعة.
6. ضرورة مواكبة التطورات وملاحقة الأنظمة الحديثة وخاصة في مجالات تدقيق الحسابات وأنظمة الرقابة الداخلية وتدريب القائمين والعاملين عليها.

بحوث مقترحة

- استكمالاً للمسيرة العلمية اقترح الباحث إجراء عدد من البحوث الهدف منها إلقاء الضوء على قياس أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على فاعلية الإدارة البيئية:
1. يقترح الباحث إعداد دراسة عن قيم رضا أصحاب المصالح.
 2. يقترح الباحث دراسات في إدارة الإيراد استراتيجياً وهو أحد الموضوعات الهامة لأي منشأة تسعى إلى خلق قيمة لحملة الأسهم (Shareholders Value)، حيث أن جذب رأس المال والعمالة والعملاء لأي شركة تستلزم الإدارة الاستراتيجية للإيرادات.

٣. يقترح الباحث ضرورة توافر نظام لاتخاذ القرارات يجعل هدف خلق لقيمة هو أساس القرارات التي يتم اتخاذها مع مراعاة مسئولية المنشأة نحو المجتمع.

المراجع

- أحمد محمد سيد(٢٠١٦)،" دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي في الوحدات الحكومية المصرية(دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية تجارة قسم محاسبة جامعة بنى سويف، السنة الجامعية ٢٠١٦م.
- أمين السيد أحمد لطفي(٢٠١٠): المراجعة وحوكمة الشركات، الدار الجامعية- الإسكندرية
- حكمت السيد عبدالقادر(٢٠٠٢):" قضايا البيئة في ظل اتفاقية الجات"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ماجستير ٢٠٠٢
- خالد مصطفى قاسم (٢٠١٠م): "إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة"، كلية الإدارة والتكنولوجيا-الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ٢٠
- طارق عبد العال حماد(٢٠٠٥م): "حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ-التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ٣٩
- عبدالمنعم راضي (١٩٩٣): " مبادئ الاقتصاد"، القاهرة، مكتبة عين شمس، ص ٥٨.
- ناصر عبد الحميد (٢٠١٤م): " حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة"، كلية التجارة-جامعة القاهرة، مركز الخبرات المهنية للإدارة-بميك، كلية التجارة جامعة القاهرة، ص ٨١
- محمد مصطفى سليمان(٢٠٠٦): "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري- دراسة مقارنة"، الدار الجامعية، مصر، ص ١٣.
- Block W.E(1990) ,” Economics and The Environment: Are conciliation
“, The Eraser Institute , Vancouver , Canada.
- Issues of valuing (2009) goodwill as through gate of practicing earnings management from the external auditor perspective- An Empirical study.

- Kaplan & David, (2005) "Power comparisons of Shapiro-Walk, Kolmogorov-Smirnov, Lilliefors and Anderson-Darling tests", Journal of Statistical Modelling and Analytics, 2(1):21-33.
- Sarens, Abdolmohammadi, Andlenz, (2012) Missing data imputation: focusing on single imputation. Ann Trans Med, 4(1):9.
- The Role of the independent (2017) Auditor in the society, Dr. Sami Wahbe, No.1, VOL.2,.
- The impact of Auditor industry (2016) specialization on the Retention and Growth of Audi client, Prof. Mohamed A . Hegazy, Dr. Mohamed Samy El-Deep, NO.1, VOL.2,.
- Wending (Lucy) lu, (2013), "an exploration of the associations among corporate sustainability performance, corporate governance, and corporate financial performance", doctor of philosophy, the university of taxes at Arlington, p .p 18 .

**MEASURING THE IMPACT OF GOVERNANCE
MECHANISMS APPLICATION ON
ENVIRONMENTAL MANAGEMENT
EFFECTIVENESS
A PRACTICAL STUDY ON AL-NASSAGON AL-
SHARKION COMPANY IN EL-SHARKIA**

[10]

**Asmaa S. M. Koriem⁽¹⁾; Tarek A. Hamad⁽²⁾
and Mahmoud A. Amin⁽²⁾**

1) Korean Textile Company 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University

ABSTRACT

The Study aims to measure the impact of the internal and external governance mechanisms makes on environmental obligation of companies and on environmental management effectiveness for the purpose of sustainable development in the Egyptian commitment. For achieve the study goals the extrapolation method was used in the conceptual study and prepare the field aspect on the questionnaire list that directed to the items sampled which amount to 119 item sample and the statistical analysis is used in ascertain the veracity of the study assumptions.

The study reached the following results:

- 1) There are enough statistical evidences ascertain the invalidity of the first subsidiary assumption, it means that there is an intangible relationship between the external audit and environmental management effectiveness.
- 2) There are enough statistical evidences ascertain the invalidity of the second subsidiary assumption, it means that there is an intangible relationship between rights of other stakeholders and environmental management effectiveness.

- 3) There are enough statistical evidences ascertain the invalidity of the third subsidiary assumption, it means that there is an intangible relationship between shareholder effectiveness and environmental management effectiveness.

The most important recommendations of the researcher include the following:

- 1) Attention to apply the company's governance rules generally in establishments specially it has its impact on the effectiveness of the company management activities.
- 2) Attention to board of director position for the risk identification strategy.
- 3) Attention to monitor the Independence of the members of the Audit Committee, and also the Audit committee is monitoring and auditing the internal audit management and the Internal Control System.
- 4) Attention to attendance of the manager of internal audit management all the audit committee meetings because of the importance of the effectiveness of the company's business administration.
- 5) Attention that the External Auditor does not perform the un-audited work except with the approval of the Audit Committee.